

الجمعية الخيرية الإسلامية بالقيروان (1911-1956) مدخل لدراسة المجتمع المحلي.

فتحي العايدي

المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية.

مقدمة :

مع تركيز نظام الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية شهد العمل الجمعياتي تنوعا وبفعل التأثير بالنموذج الغربي أخذ أشكالا وأنساقا أكثر تنظُّما. وفي هذا الإطار تعدّ الجمعية الخيرية الإسلامية بالقيروان نموذجا لمؤسسة أهلية عكست طبيعتها الاجتماعية عدم القطيعة مع الموروث الحضاري والثقافي، كما برهنت نشاطاتها على تلازم البعد الديني والاجتماعي وهو ما أضفى خصوصية على الوظائف التي اضطلعت بها.

وقد خضعت مقاربتنا لهذه الجمعية الخيرية إلى إشكالية تتمثل في فهم طبيعة المجتمع المحلي التونسي بمختلف فئاته لاسيما الأعيان (الوجاهات المالية التقليدية) والنخب المثقفة التي ساهمت بدور كبير في الحراك الاجتماعي من خلال الإقبال على تكوين الجمعيات، فهل كان ذلك نابعا عن اقتناع بالمبادئ الإسلامية القائمة على التآزر، خاصة أن القيروان من المدن التي كان فيها للبعد الديني حضور متميز أم أنّ فكرة الجمعيات الخيرية هي نتاج طبيعي شمل الأرياف والمدن على حد سواء ⁽¹⁾ وكان مجرد ردّ فعل على واقع استعماري بدت مؤسساته الرسمية عاجزة على تجاوز الصعوبات التي أفرزها.

(1) الدراجي (السعد)، التنظيم الجمعياتي بالقيروان 1911-1956، ندوة الجمعيات بين التأطير والتوظيف منشورات كلية الآداب والفنون والانسانيات، منوبة (تقديم وتنسيق الكراي القسنطيني) تونس، 2009 ص 298، على عكس ما يراه صاحب هذه الدراسة فإن الظاهرة الجمعياتية ليست خاصة حضرية بل هي ظاهرة شملت الأرياف (الجمعيات المائتية) والمدن منذ الفترة السابقة للحماية.

هل تعني فكرة تأسيس الجمعيات الخيرية تفاعل بعض الجهات الحضرية مع القضايا التي أصبحت تطرحها المدينة أم أنّ هناك أبعاد أخرى ساهمت في صياغة تصورات هذه الأوساط؟.

1- ظروف تأسيس الجمعية الخيرية الإسلامية بالقيروان :

تعدّ الجمعية الخيرية من ناحية المفهوم ككل أصناف الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني "اتفاق لتحقيق تعاون" ينشأ بمبادرة أشخاص يركزون نشاطهم على العمل التطوعي خدمة للآخرين لا لتحقيق مكاسب ماديّة⁽²⁾. وكغيرها من الجمعيات الأهلية استمدت هذه الجمعية الخيرية تنظيمها من قانون 1888/09/15⁽³⁾ حيث تركبت من مجلس إدارة ضمّ رئيساً (محمد العواني) وكاهية له (محمد الورتتاني) إضافة إلى أمين مال (محمد الدهيسي) وعدّة أعضاء يتم انتخابهم جميعاً في جلسة عامة⁽⁴⁾.

ولئن تأسست هذه الجمعية في أواخر 1911 فإنّ ذلك لا ينفي تضافر عدّة عوامل ساهمت نسبياً في نشأتها لعلّ أهمّها التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع القيرواني حاضرة وأريافاً جرّاء التدخل الاستعماري حيث كان لاستيلاء المعمرين على الأراضي الخصبة بكل من قيادتي القيروان وجلاص انعكاسات على أوضاع الأهالي الفقراء والأثرياء منهم. ومما زاد في تعميق تأزّمهم تنامي الاستغلال الزراعي القائم على المكننة وهو ما عرضهم للبطالة وما دفع بمعظمهم إلى التوافد على المدينة التي شكّلت أرباضها نوى للفقراء والمهمّشين. ولما كان المزارعون في السابق الزبائن الرئيسيين للحرفيين وصغار التجار بالمدينة فقد تدهورت كذلك أوضاع هؤلاء أمام كساد أنشطتهم الحرفيّة. وكان من نتائج ذلك أن تفككت الروابط المهنية التقليدية وانحلت أسس النظام الحرفي في شكله القروسطي ولم يجد أصحاب الحرف من

(2) الغول (رضا)، الجمعيات الخيرية في تونس قبل الاستقلال : الهياكل والوظائف. المجلة التاريخية المغربية عدد 77-78، ماي 1995، ص 187.

(3) الرائد التونسي بتاريخ 16-09-1888

(4) حول التركيبة الاجتماعية والمهنية لهذه الجمعية أنظر الأرشيف الوطني التونسي (أ.و.ت) س E، ص 550، م 30-15، و 444 (18-11-1914).

حلّ سوى الالتجاء إلى المرابين وهو ما زاد في حدة معاناتهم. وعموما فإنّ تأزم الأوضاع بالريف قد كان له انعكاسات على المدينة خاصة أمام تتالي سنوات الجفاف التي امتدت من سنة 1904- إلى 1913 (5).

إضافة إلى هذا المعطى فقد ساهمت عوامل أخرى في تحفيز بعض الأوساط الاجتماعية بالقيروان على تأسيس جمعية خيرية لعلّ أهمها النشاطات التي كان يقوم بها "صندوق الإسعاف والمساعدة الخيرية" (أمر 1903/01/5) لفائدة الجالية اليهودية المستقرة بالقيروان دون غيرها (6). ولعل ذلك كان حافزا لظهور بواذر العمل الأهلي المنظم كردّ فعل على الطبيعة التمييزية للجمعيات الخيرية التي أسستها الجاليات الأجنبية. غير أن السؤال الذي يطرح لماذا كان تاريخ تأسيس هذه الجمعية متأخرا خاصة أن الكتابة العامة للحكومة التونسية قد شجعت منذ 1905 على بعث هياكل إسعاف خيرية أهلية بالتوازي مع تنامي عدد المحتاجين الذين أصبحوا يمثلون خطراً على نظام الحماية وقد تأسست في هذا الظرف بالذات "الجمعية الخيرية الإسلامية بتونس" بموجب أمر 1905/10/19 (7).

في الحقيقة لا يعدّ تأسيس جمعية خيرية بالقيروان أمراً جديداً، حيث توجد تكية مقرّها بالمدرسة الحسينيّة وتأوي الشيوخ واليتامى لكنها مؤسسة شبه رسميّة يشرف عليها القايد الهادي المرابط، كذلك الشأن، لم تخرج جمعية الأحاباس عن الطابع الرسمي رغم الوظيفة الاجتماعية التي اضطلعت بها (8).

ومهما يكن من امر يعود تاريخ تأسيس الجمعية التي تهتم بحثنا فإنه إلى أواسط الفترة التي قضاها المقيم العام "قبريال ألبيتيت" (Gabriel Alapetite) بتونس (1906/12/29-1918/10/26) حيث كان من بين الأوساط الاستعمارية

(5) البكوش (سمير)، القيروان من المقاومة العنيفة إلى المقاومة المنظمة 1881-1939. دار سحر للنشر/كلية الآداب والفنون بمنوبة، 2006، ص 57.

(6) القسنطيني (الكراي) الاحتياج والمحتاجون بتونس العاصمة في فترة الاستعمار الفرنسي (1885-1958)، مركز النشر الجامعي، 1999- ص 320

(7) El Ghouli (F) ; *Les sociétés musulmanes de bienfaisance dans la Tunisie des années 1930*, in, *Les Cahiers de la Méditerranée*.

(نسخة من المقال تم سحبها عبر شبكة الأنترنت - <http://cdlm.revuer.org> V 3. juillet 2005)

(8) Renoux (Léo) ; *L'Assistance des indigènes dans le contrôle civil de Kairouan*. Tunis, société anonyme de l'imprimerie rapide, 1914, p 23-24

التي شجعت على بعث مثل هذه المؤسسات، وارتبط ذلك بتجربته في هذا الميدان منذ أن كان واليا بالمقاطعة الفرنسية "أراس" (Arras) حيث أوجد سنة 1890 عديد المؤسسات للحدّ من حالات الفقر والاحتياج. إضافة إلى ذلك كان في سنة 1897 من ضمن اللجنة الوزارية الخاصة بدراسة مسألة التشرّد، وقبيل مجيئه إلى تونس عين سنة 1905 عضوا بالمجلس الأعلى للمساعدة العموميّة وهو في نفس الوقت عضو باللجنة الدولية للمساعدة والعمل الخيري⁽⁹⁾.

هل يمكن القول أن الأزمة الاجتماعية بكل من مدينة القيروان وأريافها لم تبلغ حدّها إلا في سنة 1911 بالتوازي مع تنامي عمليات الاستحواذ العقاري وتضاعفها من قبل المعمّرين (1909-1913)؟ إن كل هذه العوامل لا تجعلنا نغفل صدّ زيارة رئيس الجمهورية الفرنسيّة "فليار" (Fallières) إلى تونس (بنزرت) يوم 19 أفريل 1911 بمناسبة الاحتفال بمرور 30 سنة على الاحتلال الفرنسي بالبلاد التونسية، وقد ترك 5 آلاف فرنك أمر بتوزيعها على الجمعيات الخيريّة⁽¹⁰⁾، بيد أن هذه الهبات قد اقتصر توزيعها في نسبة كبيرة منها على الجمعيات الفرنسيّة أمام غياب جمعيات أهليّة خيرية تنشط بدواخل البلاد. إضافة إلى ذلك فقد ركزت السلطات الاستعمارية في سياستها الاجتماعية وحصر أفق اهتماماتها منذ 1911 على تونس العاصمة حيث انتقلت ردود الأفعال من الأرياف إلى المدن، لاسيّما منها الحاضرة. ولعلّ ذلك قد شجع بعض الأعيان على تكوين جمعية خيرية بالقيروان (تأسست هذه الجمعية في أواخر 1911 ولم تنشط فعليا إلا في مارس 1912)⁽¹¹⁾، خاصة أمام مع تقشّي مرض الكوليرا بأغلب أنحاء البلاد التونسية (سبتمبر 1911) وقصور صناديق الحيطّة الاجتماعية الفرنسية على تقديم الدعم اللازم للأهالي ويبدو أن السلطات الفرنسية لم تر مانعا في ذلك، بل رحبت بها لأنّها تعتبر "المساعدة أمرا ينظر فيه محليا لا غير" هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن المتمعن في التركيبة الاجتماعية والمهنية لهيئة هذه الجمعية يلمس الأبعاد الاستعمارية من وراء

9) Lambert (P) ; Choses et gens de Tunisie. Dictionnaire illustré de la Tunisie. Tunis, 1912, p VII

أورده القسطنطيني (الكراي) الاحتياج... (مرجع مذكور..) ص 370.

10) القسطنطيني (الكراي) الاحتياج... (مرجع مذكور..) ص 292

11) ذكرها الدراجي لسعد، "التنظيم"... (مرجع مذكور)، ص 300 La Dépêche Tunisienne 22-09-1912

موافقتها على مثل هذه الجمعيات . وإذا ما استثنينا صالح السويسي الذي نعتبره من النخب القيروانية المثقفة لا بحكم وظيفته (كاتب عمومي) وشاعريته (له عدة دواوين) بل لمواقفه من الظاهرة الاستعمارية⁽¹²⁾، فإن بقية الهيئة المؤسسة للجمعية الخيرية لا يمكن اعتبارها من النخب⁽¹³⁾، بل ينتمي أغلب عناصرها إلى الأعيان من الملاكين العقاريين والتجار والعدول والموظفين (خاصة المنتمين إلى إدارة القيادة). وإذا ما اعتبرنا الخطوة الاجتماعية والتنفيذ المادي ينسحبان على النخب والأعيان فإن وعي النخبة - على عكس الفئة الثانية - يجعلها تحمل بدائل وتصورات لواقعها المعيش مما يسمح لها أن تكون من القوى الفاعلة والقادرة على تجسير الهوة بين العام والخاص من الناس، وهو ما تفتقده الأرستقراطية العقارية والتجار التونسيين بالخصوص وذلك بفعل طبيعة ذهنياتهم من ناحية⁽¹⁴⁾ وانتمائهم إلى ما يسمى "بجماعات المكانة" التي رغم بعدها الظاهري عن السلطة الرسمية فإنها تؤمن منافعها "عبر التحكم عن بعد في آليات القرار السياسي"⁽¹⁵⁾ دون أن تتبنى مواقف وتصورات في الشأن السائد

(12) شغل صالح السويسي مراسل جريدة الزهرة ونظرا إلى مواقفه المعادية للاستعمار فقد تم إبعاده إلى الجنوب التونسي، حيث طالب في العديد من مقالاته بفعل انتمائه إلى وسط شعبي بتحسين الأوضاع الاجتماعية لأهالي جهته. أنظر في هذا الشأن، أ.وت، س E، ص 550، م 30-15، و 444 معلومات حول صالح السويسي.

(13) حول مفهوم النخبة بصفة عامة أنظر، غليون (برهان)، مجتمع النخبة. معهد الانماء العربي. ط 1، 1986. وبصفة خاصة فيما يهم البلاد التونسية يمكن العودة إلى المكني (عبد الواحد)، النخب الاجتماعية التونسية زمن الاستعمار الفرنسي (1881-1956) الأشراف والبلدية مثالا. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفافس. 2004، ص 54-61.

(14) راجع في هذا المجال، مزالي (محمد الصالح)، تطور تونس الاقتصادي 1881-1956. تعريب الأستاذ الهادي التيمومي منشورات بيت الحكمة تونس، 1990، ص 75-88. وكذلك التيمومي (الهادي)، تاريخ تونس الاجتماعي. دار محمد علي للنشر، صفافس، 2002، ص 75.

(15) المكني (عبد الواحد)، النخب ص 18. ملاحظة : إذا ما طبقنا - مثلما يذهب إلى ذلك الأستاذ عبدالواحد المكني - مقولة "اللاتجاس" التي أكد عليها عالم الاجتماع "باريتو" على "جماعات المكانة" من "الأشراف والبلدية" في تونس واعتبارها من الشكليات التي "تفوقت في صلب المجتمع وأدى تشابك مصالحها إلى إفرازها نخبة حاكمة متنفذة"، فإن ما يجعل النخبة نخبة هو تجانسها الذي يمتظهر في وحدة المشاغل والهواجس وهو ما لم تحققه نسبيا الجماعات المذكورة على مر تاريخ تونس الحديث والمعاصر، إضافة إلى ذلك يعد ما أضافه "ريمون آرون" من مقولة "دوران النخب" والتي يقصد بها التجديد والمواكبة لا ينطبق على بعض التعبيرات الاجتماعية من ذوي المجد لأسباب بينها الأستاذ التيمومي ومن قبله محمد الصالح مزالي في مؤلفيهما المذكورين أنفا، زيادة على كل ذلك فإن مقولة "ريمون آرون" همت أساسا - كما أشار الأستاذ المكني - المجتمعات الصناعية. كذلك الشأن بالنسبة لما قدمه قرامشي من أن كل طبقة اجتماعية مسيطرة

وهو ما يكسبها وعي العامة لا وعي النخب. والملاحظ أن ما جمع بين هؤلاء الأعيان هو تدرج مكانتهم الاجتماعية وتراجع نفوذهم المعنوي بحكم التحولات التي أفرزها نظام الحماية وما كان لها من تداعيات على "الأشراف والبلدية" بالخصوص⁽¹⁶⁾، فكان السبيل بالنسبة إليهم هو البحث عن مؤسسات تكون بمثابة المتنفس الذي من خلاله يمارسون السلطة والنفوذ المفقودين. وأعمق من ذلك مثلت هذه المؤسسات بالنسبة للأعيان فضاءات للتستر أمام العوام حول تردي أوضاعهم وإخفاء فقرهم بغاية الحفاظ على جاههم ورأس مالهم الرمزي في ظل تقلص مواردهم المادية (من خصائص "البلدية" الاهتمام بالنواحي الشكلية وتمسكهم بمفهوم الانتساب العريق الذي يعد ضرباً من ضروب الوهم لضمان استمرارية تنفيذهم). وليس من باب الغرابة أن تقبل هذه الفئات على تأسيس الجمعيات وهو ما كانت السلطات الفرنسية ترمي إليه (أمر 1888/09/15) في إطار احتواء الوجاهات التقليدية ولما لا استقطاب النخب المثقفة العصرية (صالح السويسي) والتقليدية منها (انتماء محمد شويشة مدير المدرسة القرآنية إلى عضوية الجمعية الخيرية) ودمجها بالأطر التقليدية حتى تسهل مراقبتها. وبهذا المعنى تصبح هذه الجمعيات "على المقاس"⁽¹⁷⁾، ذلك أن من أبعادها ضمان تجانس المجتمع المحلي حتى تسهل السيطرة عليه ولن يتم ذلك إلا بعد إعادة تشكيل الروابط التقليدية لهذا المجتمع في إطار مساقات تخدم مصالح الاستعمار من جهة وتجعل "الجماعات الغائمة" في السابق تحافظ شكلها

أو مسيطر عليها تنتج نخبها ومنظريها، وإذا كان تمييز هذا المفكر بين المثقف العضوي والمثقف التقليدي منطقياً فإن ربطه مفهوم النخبة بالطبقتين المذكورتين لا ينطبق على طبيعة المجتمع التونسي وقد تأسست مضامين هذا المفهوم أثناء الحقبة الاستعمارية مع بروز الأحزاب السياسية التي تخضع تصوراتها إلى برامج، والملاحظ أن هذه النخب تقطع تدريجياً مع مهامها كنخبة حينما تتولى مقاليد السلطة (مثلما حصل في روسيا قبل الثورة وبعدها) فتتشأ نخبة ثانية وتحيط الأولى بذاتها مجموعة من المنظرين لا في مستوى الفكر بل لتبرير الوضع السائد ويسمى هؤلاء بالمثقفين التقليديين بمفهوم "قرامشي". وبخصوص الجمعية التي تتولى دراستها فلا يمكن في نظرنا أن ينطبق مفهوم النخبة في تركيبها سوى على شخص صالح السويسي الذي رغم أنه لقب "بالشريف" فإنه ينتمي وسط شعبي فقير أي من الطبقات المسيطر عليها وما عدا هذه الشخصية فإن بقية أعضاء الجمعية هم مجرد تشكيلات اجتماعية تعيش بوهم "الشرف" في ظل تراجع ثقافتها المادية.

(16) بخصوص أوضاع هذه الفئة أثناء الفترة الاستعمارية أنظر، المكني (بداً الواحد) ن.م ص 54-61.

(17) القسنطيني (الكراي)، في البدء... كانت الجمعيات". ورد ب الجمعيات بين التأطير والتوظيف... (مرجع مذكور) ص 190.

على مميزاتها التاريخية وبذلك تكون بشكل غير مباشر سلطة موازية للسلطة الاستعمارية من جهة أخرى. ومما يجعل نظام الحماية في مأمن من خطورة هذه الجمعية هو انخراط ثلاثة موظفين من إدارة العمل (القيادة) في صلب عضويتها (أحمد العموري / محمد الخشين / علي الحطاب) إضافة إلى انخراط عناصر أخرى (الشاذلي المرابط) تنتمي نسبياً إلى عائلات تفاعلت تاريخياً مع الاستعمار وسارت في ركب "السادة الجدد".

وعموماً فإن هذه الاستنتاجات تجعلنا نقر بما ذهب إليه بعض المؤرخين من أن الآلة الكولونيالية لئن سعت من خلال أفكارها إلى "تنميط المجتمع" فإنها "لم تقوض السلط القديمة ... بل إنها دجنّتها وسمحت لها بالاسترسال" بشكل لا يعطل مشاريعها (18) القائمة على ضمان استمرارية التناقضات التقليدية بين مختلف تشكيلات المجتمع المحلي من أعيان ونخب وفئات شعبية.

2- مصادر تمويل الجمعية ووظائفها :

إضافة إلى معاليم الانخراطات (حدّدت في المرحلة الأولى من التأسيس بـ 6 فرنك) التي يدفعها أصحابها (حوالي 250 منخرط سنة 1912) لفائدة ميزانية الجمعية (19)، فقد تنوّعت مصادر تمويل هذه المؤسسة وكان المشرفون عليها يجمعون "تبرعات من أهل الفضل والإحسان" بعد طلب ترخيص في ذلك من السلطات الجهوية والمركزية. وبلغ إشعاع الجمعية الخيرية بالقيروان أن منحها قايد قابس ألف فرنك وكان ذلك في سنواتها الأولى للتأسيس (20). وفي نفس الفترة يذكر "ليو رونو" المراقب المدني بالقيروان أن عديد الفرق المسرحية والموسيقية تقدّم عروضاً لفائدة مداخل الجمعية الخيرية الإسلامية (21). وتمثل مرحلة الأربعينيات أوج تنوّع مصادر تمويل هذه الجمعية، حيث منحتها زوجة المقيم العام باعتبارها رئيسة "لجنة مساعدة وحماية الطفولة" هبة قدرت بعشرة آلاف فرنك في أبريل 1948 (22). كما تمكّنت هيئتها

(18) المكني (عبد الواحد)، النخب الاجتماعية التونسية... (مرجع مذكور) ص 10.

(19) أ.و.ت. س. 509، م 41 و 10 من قايد القيروان إلى الوزير الأكبر (1948/11/16).

(20) Renoux (Léo) ; L'Assistance ...op.cit p. 25

(21) ن.م. ص 26.

(22) أ.و.ت. س. SG4، ص 4، م 33. و 22 (1948/4/23)

نسبياً من توفير مداخيل شبه قارة لصالح خزينة الجمعية، عن طريق بيع شارات وعلامات بمناسبة عيد الأضحى وعيد الفطر والمولد النبوي الشريف. وكانت هذه الشارات توزع سواء بأسواق المدينة على التجار والحرفيين والصنّاعية أو بالأرياف على الفلاحين⁽²³⁾، بل أبعد من ذلك سعى عمر كشريد رئيس الجمعية في أواخر الأربعينيات إلى تقليد ومحاكاة آليات التمويل التي اعتمدتها "الجمعية الخيرية الإسلامية بتونس" حول إحداث آداء قدره 1 فرنك على كل كلف من اللحم يبيعه بعض القصابين المسلمين بالقيروان ويكون ذلك لفائدة الجمعية⁽²⁴⁾. وإذ كانت "الجمعية اليهودية للإسعاف التعاوني" من الجمعيات الخيرية التي استفادت من هذا النوع من الأداء (أمر عليّ مؤرخ في 1898/07/5)⁽²⁵⁾ فقد شمل كذلك الجمعية الخيرية الإسلامية بالقيروان منذ أواخر 1948⁽²⁶⁾ وهو ما انعكس على مداخيلها التي بلغت سنة 1949 حوالي 2.184 مليون فرنك في حين حددت نفقاتها بقيمة 962 ألف فرنك بعد أن كانت قيمة المداخيل سنة 1948 حوالي 1.3 مليون فرنك⁽²⁷⁾. ونظراً إلى أهمية وتنوع الوظائف التي اضطلعت بها هذه الجمعية، فقد منحتها إدارة الأحباس قضاء تم تهيئة قسم منه ليصبح منذ أكتوبر 1947 مقراً لإدارة الجمعية وقسماً آخر لخرن أمتعتها. وفي مرحلة لاحقة وفرت لها وزارة الصحة العمومية قضاء لإيواء اليتامى⁽²⁸⁾. ولما كان القايد عبد العزيز السقا الرئيس الشرفي لهذه الجمعية فقد طالب في عديد المناسبات بالترفيه في قيمة المنحة السنوية المسندة لفائدة الجمعية الخيرية من قبل الحكومة التونسية وبرّر ذلك بتردي الحالة الاقتصادية والاجتماعية للأهالي وحاجتهم الماسة للمساعدة والمساعدة⁽²⁹⁾. ولئن حددت هذه المنحة منذ 1950 من قبل المجلس الكبير بمليون فرنك، فقد انتفعت الجمعية الخيرية ببعض الهبات التي وبلغت مداخيلها

(23) أ.و.ت.س. E، ص 509، ص 41. و 7 من قايد القيروان إلى الوزير الأكبر (1948/11/15)

(24) الأرشيف الوطني، السلسلة E، ص 509، م 41 و 21 من قايد القيروان إلى الوزير الأكبر (1948/11/16)

(25) الغول (رضا)، الجمعيات... م. مذكور. ص 124

(26) أ.و.ت.س. E. ص 509. م 41. و 89.

(27) الأرشيف الوطني السلسلة SG4، صندوق 4، م 33، و 30-31 (التقرير المالي لسنتي 1948 و 1949)

(28) ن.م.و. 25 (1951/12/20)

(29) أ.و.ت.س. E، ص 509، م 41، و 18 قايد القيروان إلى الوزير الأكبر (1949/01/15)

في نفس السنة حوالي 2.2م فرنك⁽³⁰⁾، وشهدت أقصاها - باعتبار المنحة السنوية المذكورة - سنة 1951 حوالي 4.1م فرنك⁽³¹⁾ وربما كان لقطعة الأرض (تقع بأبّا قصور الدّهمني حاليا وتمسح 72هك) التي حبّسها الحاج إبراهيم بن يونس منذ أواسط 1951⁽³²⁾ وما قدمته الفرقة المسرحية "الشبيبة الرشيقية" في نفس السنة من عروض لفائدة هذه الجمعية انعكاس على مداخلها⁽³³⁾. غير أنّ مداخل الجمعية قد شهدت تراجعاً خلال سنوات 1952 (3.8م فرنك) و1953 (1م فرنك)⁽³⁴⁾. ورغم ما وفره بعض أعيان القيروان من دعم مالي منذ أواخر 1952⁽³⁵⁾ وما قدمه بعض مالكي الزيتون بذرّاع التمار والعلا خاصة من مداخل الزكاة (أموال وخرفان وحبوب) لفائدة الجمعية الخيرية⁽³⁶⁾، فإن تنامي نشاطاتها وتدخلاتها الاجتماعية، جعلت رئيسها يطالب سنة 1953 بالترفيغ في قيمة المنحة السنوية إلى حدود 2م فرنك⁽³⁷⁾. وبُعيد الاستقلال طالب عمر كشريد رئيس الجمعية من الوزير الأكبر بالترفيغ في قيمة الأداء الاختياري على اللحوم من فرنك واحد إلى ثلاثة فرنكات على الكف الواحد⁽³⁸⁾ وهو ما وافق عليه الوزير الأكبر ورئيس الحكومة الحبيب بورقيبة بعد توقيعه على أمر علي مؤرخ في 1956/07/26⁽³⁹⁾. غير أن الترفيع في قيمة هذا الأداء قد أثار ردود فعل من قبل نقابة القصابين حيث طلب الجيلاني سويدان رئيس هذه النقابة من رئيس بلدية القيروان التدخل لوقف تنفيذ هذا الأمر⁽⁴⁰⁾.

(30) أ.و.ت، س SG4، ص 4، م 33 و 32 التقرير المالي لسنة 1950.

(31) ن.م.و 12 و 7 (أوت 1951)

(32) ن.م. و 11 تقرير سنة 1951. أنظر كذلك و 16

(33) أ.و.ت. س SG4، ص 4، م 33. و 11 التقرير الأدبي لسنة 1951

(34) ن.م. و 1 مذكورة حول طبيعة الجمعية (1954/10/4)

(35) ن.م. و 16 تقرير 1952/12/26

(36) م. ن و 18 التقرير الأدبي لسنة 1953

(37) ن.م. و 15 المراقب المدني بالقيروان إلى رئيس الجمعية (1953/12/4)

(38) أ.و.ت.س E. ص 9 و 50 م 41. و 75 من رئيس الجمعية الخيرية بالقيروان إلى الوزير الأكبر (1956/04/4)

(39) ن.م.و 87. أمر علي مؤرخ في 1956/07/31

(40) م ن و 102 من رئيس نقابة القصابين بالقيروان (1956/08/26) رئيس بلدية القيروان

وبخصوص الوظائف التي اضطلعت بها هذه الجمعية فإن النصوص القانونية المنظمة لها ⁽⁴¹⁾ ركزت على بعدين الأول اجتماعي والثاني تربوي.

* الوظيفة الاجتماعية ⁽⁴²⁾ :

حسب الوثائق المتوفرة لم تتجلى هذه الوظيفة إلا في أواخر الأربعينيات وتمثلت في مساعدة بعض العائلات الفقيرة من خلال إسنادها منحة شهرية (سنة 1947 حوالي 20 عائلة وسنة 1948 ما يقارب 32 عائلة وسنة 1954 حوالي 50 عائلة) ⁽⁴³⁾. وإضافة إلى المنح المالية توزع الجمعية ما يصل إلى مخازنها من ملابس وحبوب وزيت، مثال ذلك وزعت سنة 1947 حوالي 9500 قطعة من اللباس على المحتاجين وضحايا الجفاف، كما وفرت المأكّل لحوالي 3000 نازح من أرياف جلاص إلى مدينة القيروان ⁽⁴⁴⁾. وفي هذا الإطار يذكر رئيس الجمعية في رسالة إلى الوزير الأكبر (1947/10/11) "... أصبحت البوادي مفقرة وصرنا نشاهد أهلها يجوبون أزقة المدينة حفاة عراة نساء ورجالا كباراً وصغاراً.. وبفضل تأسيس مطعم شعبي... تحت إدارة الجمعية كاد يضمحلّ عدد المتسولين بالطرقات العامة" ⁽⁴⁵⁾. وبمناسبة الأعياد الدينية بنفس السنة وزعت حوالي 236 قنطار من القمح تمتعت بها عائلات من القيروان المدينة وأريافها (قيادة جلاص) ⁽⁴⁶⁾.

وبالتوازي مع ذلك تدخلت الجمعية للتخفيف من حالات البؤس حيث وزعت سنة 1952 حوالي 3870 كلغ من الخبز ⁽⁴⁷⁾، كما قدمت مساعدات

41) حول القانون الأساسي لهذه الجمعية، أنظر، أ.وت، س، ع، ص 509، م 272، و 2.

42) ن.م (لقد ورد بالقانون الأساسي للجمعية أن من أهدافها فعل الخير وصنع المعروف بقدر ما تسمح به مالىتها).

43) أ.وت، س، ع، ص 4، م 33. و 1 مذكرة حول نشاطات الجمعية (1954/10/4)

44) ن.م. و 34 تقرير حول نشاطات الجمعية (1950-1947)

45) أ.وت، س، ع، ص 509، م 41. و 13 من رئيس الجمعية إلى الوزير الأكبر (1947/10/11)

46) أ.وت، س، ع، ص 4، م 33، و 34. (مصدر مذكور)

47) ن.م

ظرفية أثناء مرض أفراد بعض العائلات الفقيرة من خلال شراء الأدوية ومساعدة نساء أرباب الأسر المعوزة أثناء ولادتهن⁽⁴⁸⁾.

* الوظيفة التربوية⁽⁴⁹⁾ :

ظل هذا البعد رهانا بالنسبة لهذه الجمعية وتجلى من خلال اهتمامها بأبناء الفقراء وتوفير مأوى خاص باليتامى منهم منذ سنة 1947⁽⁵⁰⁾. كما ساهمت في بناء مدرسة قرآنية سميت "الهدى" وضمت ثلاثة أقسام ومكتبة احتوت على حوالي 234 كتابا باللغتين الفرنسية والعربية⁽⁵¹⁾.

وكان أغلب التلاميذ بهذه المدرسة من اليتامى (بلغ عددهم 60 تلميذاً منهم 27 من قيادة جلاص وتراوحت أعمارهم بين 8-18 سنة) الذين انتدبت الجمعية معلمين لتدريسهم.

وأدى الأمر إلى التحاق البعض منهم بجامع الزيتونة وتمتعهم بمنح شهرية شبه قارة وأكثر من ذلك كانت الجمعية تنظم لفائدتهم رحلات في كل صائفة إلى عديد الجهات الساحلية⁽⁵²⁾. وفي هذا الصدد يذكر رئيس الجمعية : "...تعمل جمعيتنا لإنقاذ بعض المنكوبين من مخالب الجوع ومرارة الحرمان وأخص بالذكر منهم يتامى الأبوين حيث تقوم الجمعية بكل ما هم في حاجة إليه من مأكّل وملبس وإيواء وتعليم..."⁽⁵³⁾. وفي نظرنا يعد ذلك هاما في ظل محدودية انتشار المدارس خاصة بالأرياف، حيث منحت أبناء الأفاقيين فرص التعلم وفتحت المجال أمامهم للانتماء إلى النخب المثقفة.

وعموما ارتفعت نفقات الجمعية من خلال هذه الوظائف التي جمع بينها البعد الإنساني، حيث مرت من 2721 فرنك سنة 1912 إلى 4295 فرنك سنة

(48) م. ن. و1 مذكرة حول نشاطات الجمعية (1954/10/4). أنظر كذلك : El Ghoul (F) ; Les sociétés... op.cit. p10

(49) أ.و.ت، ص509، م272 و2 الفصل الرابع من القانون الأساسي للجمعية.

(50) أ.و.ت.س. 4 SG، ص4، م33 و1

(51) ن.م. و11 التقرير الأدبي لسنة 1951

(52) م.ن.س. 4 SG، ص4، م33، و9

(53) أ.و.ت.س. E، ص509، م41، و39 من رئيس الجمعية إلى الوزير الأكبر (1950/09/09).

1913⁽⁵⁴⁾، ثم 190 ألف سنة 1947 و 1.2 مليون فرنك (1949) وبلغت أقصاها سنة 1951 حوالي 4.1 مليون فرنك و 3.3 مليون فرنك (1952) غير أنها تقلصت بنسبة 50% سنة 1953 لتصل إلى 2.6 مليون فرنك وهو ما أدى إلى توقف المنح المقدمة لطلبة جامع الزيتونة، وأصبحت المبيتات المخصصة لهم غير مهياة صحيا⁽⁵⁵⁾. إضافة إلى ذلك حرمت بعض العائلات خلال شهر أكتوبر 1953 من المساعدات التي تقدمها الجمعية لفائدتهم.

- استنتاجات تأليفية : قراءة نقدية للعمل الجمعياتي :

رغم تنوع مصادر التمويل، فإن تصنيفها حسب القيمة المادية يجعل المنحة السنوية التي تقدمها الحكومة التونسية تحتل المرتبة الأولى خاصة في الخمسينيات وهو ما يجعل هذه الجمعية مؤسسة أهلية مستقلة في شكلها لكنها رسمية في طبيعتها ونشاطاتها، حيث كرست هذه المنحة تبعية الجمعية الخيرية وولاء المشرفين عليها لنظام الحماية. ومما يعكس هيمنة السلطة الاستعمارية على النسيج الجمعياتي - مهما كانت أهدافه - تعيينها عبدالعزيز السقا (قائد القيروان) رئيسا شرفيا لهذه الجمعية منذ أواخر الأربعينيات. وإذا كان هذا التعيين خاضعا لمرحلة جديدة في التعامل مع الجمعيات بصورة عامة من خلال مراقبتها وتطويع نشاطاتها، فإنه كذلك قد تماشى مع رغبة أعضاء الجمعية في تيسير مهام ونشاطات هذه الأخيرة، خاصة أن بيع الشارات والأداءات الموظفة على التجار والحرفيين، مثلها مثل التبرعات تخضع في حد ذاتها إلى موافقة سلطة الحماية. وبخصوص مسألة التحبيس وما توفره من مداخل شبه قارة لهذه الجمعية الخيرية، فإن هذه الظاهرة قد شملت أغلب الجمعيات من هذا الجنس وهي تطرح أكثر من سؤال، فهل كان تحبيس الملكية للمصلحة العامة نابعا من اقتناع أصحابها أم هي شكل من أشكال حماية الملكية أمام تواصل النهم الاستعماري في الاستلاء على الأراضي مهما كانت طبيعتها (التعويض واستعمال الحيل الفقهية). إضافة إلى هذا المعطى فإن ما تعرض له بعض الملاكين العقاريين المحليين من مضايقات قد أدت نسبيا إلى إفلاس البعض منهم

(54) Renoux (Léo), L'assissatance...op.cit. p 26 ما يجعلنا نذهب في هذا التفسير هو صمت الوثائق التي عدنا إليها فلا نعلم هل كان هذا التحبيس لفترة محددة أو غير ذلك

(55) أ.ب.ت.س 4 SG، ص 4، م 33 و 1 مذكرة حول نشاطات الجمعية (1954/10/4)

وتأزم وضعياتهم المادية. وبهذا المعنى يصبح التحبّيس نسبيا كممارسة ليس من أجل العمل الخيري⁽⁵⁶⁾، بل الهدف منه الحفاظ على "الشرف" والوجاهة باعتبارهما جزء من رأسمالهم الرمزي الضامن لصيانة المكانة الاجتماعية واستمرارية التنفيذ.

وزيادة على مصادر التمويل التي ذكرناها وظفت الجمعية الخيرية بعض عروض الفرق المسرحية لتنمية مداخلها. ولئن مثل ذلك عاملا من عوامل تنشيط المشهد الثقافي، فقد ساهم بطريقة غير مباشرة في "تدجينه"، حيث أصبحت النشاطات الثقافية في خدمة الأبعاد السياسية للعمل الجمعياتي الخيري، وبمعنى آخر أضحت الشأن الثقافي نتاجا لما هو سياسي واجتماعي. وعموما تفنن المشرفون على إدارة الجمعية في صياغة آليات تضمن تنوع مداخل هذه المؤسسة، غير أن تعدد مصادر التمويل ينفي ضمنا صفة التطوع - الذي يقف وراءه عادة عامل الثراء - بل عكس اقتصر الهيئة المديرة على الاشراف، ولم نعثر على الأقل في الوثائق التي عدنا إليها إلى مساعدات أو هبات قدمتها العناصر - خاصة منها "البلدية" - التي شكلت إدارة الجمعية الخيرية. وأعمق من ذلك فإن المتمعن في مداخل الجمعية ومصاريفها على الأقل خلال السنوات الممتدة بين 1947-1953 يلمس أن النفقات أقل بكثير أحيانا من المداخل وهو ما يجعلنا نتساءل عن مجالات صرف ما بقي من أموال في خزينة الجمعية؟! ألا يصبح العمل الجمعياتي في ظل تراجع النفوذ المادي للبلدية وتخرج مكانتهم مجالا ملائما للتمتعش؟.

ولم يكن البعد الديني في نظرنا من العوامل الرئيسية التي تفسر سلوكات بعض الأعيان ممن قدموا زكاة محاصيلهم لفائدة الجمعية، خاصة أن ذلك أخذ شكلا مفضوحا لا يخلو من الدعاية التي تساهم في تلميع صورهم. وفي نفس السياق فإن انخراط أصحاب الجاه و"الشرف" في هذه الجمعية كمؤسسة خيرية لم يخضع إلى معطى ديني⁽⁵⁷⁾، سيما أن هذا البعد لو افترضناه محددًا في

(56) ما يجعلنا نذهب في هذا التفسير هو صمت الوثائق التي عدنا إليها فلا نعلم هل كان هذا التحبّيس لفترة محددة أو غير ذلك.

(57) م. ع. ت. ح. و. أرشيف الإقامة العامة (أ. إ. ع)، بكرة R490، ص2247، م، 1، و129 يذكر المراقب المدني بالقيروان في رسالة موجهة إلى المقيم العام بتاريخ 4-4-1924 "أن طبقة البرجوازية الصغرى والمتوسطة (الحرفيين والتجار والملاكين العقارين) قد ضمت عددا هاما ممن يتقنون اللغة الفرنسية وهم أقل تدبيرا وغير ملتزمين بالتقاليد.....".

تصورات هذه التشكيلات، فلماذا يغيب في سنوات 1881 و 1882 حيث لم يبد أعيان القيروان أي رد فعل إزاء التدخل الاستعماري؟. إضافة إلى ذلك كشفت مواقف الأعيان إزاء الظاهرة الاستعمارية التناقضات التي كانت تطبع الحضر (البلدية) من سكان المدينة والبوادي القادمين من الأرياف لتزعم المقاومة، فهل تغيرت ذهنية ونظرة الحضر إزاء "الأعراب" - بعد مرحلة قطعها الاستعمار - حتى يشرفوا على جمعيات تهتم بشؤون قسم كبير من النازحين الذين دفعتهم الحاجة إلى التدفق على المدينة؟. أم أن هاجس الخوف ظل ثابتا في علاقتهم بالبدو وهو ما دفع بهم إلى حماية مصالحهم لكن انطلاقا من "مأسسة عنف المحتاجين" من النازحين عبر تكوين الجمعيات الخيرية التي هذبت سلوكياتهم وأطرتها. ألا تنطبق على الهيئة المسيرة لهذه الجمعية ما ذكره "جون كاميت" حول ضرورة محبة الأمير لشعبه لأن القوة وحدها لا تكفي لبناء أي مشروع سياسي⁽⁵⁸⁾، خاصة أن العمل الجمعياتي وما تضمنه من ريادة في التطوع مكن البعض ممن أشرفوا على إدارة الجمعية الخيرية بالقيروان من المشاركة في المشهد السياسي انطلاقا من تسيير الشعب الدستورية⁽⁵⁹⁾، حيث التقت رغباتهم مع أهداف النخب السياسية في المركز. وبمعنى أكثر وضوح مثلت الجمعيات الخيرية مجالات لكسب محبة وود الفئات الفقيرة لضمان قيادتها سياسيا والزج بها في معارك الكفاح. ولعلنا لا نبالغ إذا ما فسرنا انخراط الأعيان و"البلدية" في الحراك السياسي بما يمكن أن يفرزه المجتمع المدني (بالمفهوم الهيكلي) من حالات نقمة للدولة التي أنشأته. فهل ينطبق ذلك على هذه الجمعية التي تعد بمثابة المخبر الذي تدرب فيه الأعيان والنخب على الممارسة السياسية، وقد مثلت هذه المؤسسة نسبيا الجسر الحقيقي نحو الانخراط الفعلي في العمل السياسي وبذلك تكون المنظومة الاستعمارية بتناقضاتها قد ارتقت بالوجهات التقليدية إلى مرتبة المثقفين الذين تحالفوا مع بعض النخب لتشكيل ملامح القوى

(58) كاميت (جون)، غرامشي، حياته وأعماله (ترجمة عفيف الرزاز)، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، 1984.

(59) م. ع. ت. ح. و. / أ. إ. ع. ص (1) 1700، م، 1، و 141 من جملة 16 نفر كونوا الشعبة الدستورية نجد 4 أعضاء (محمد شويشة والشاذلي المرباط ومحمد عضوم وصالح السويسي) هم في الأصل من الهيئة المسيرة للجمعية الخيرية.

الفاعلة سياسيا على مستوى الجهات .غير أن انخراط هذه الفئات في العمل السياسي لا يخلو هو ذاته من عديد الدوافع⁽⁶⁰⁾.

خاتمة

بالتوازي مع غياب تنظيمات سياسية بالبلاد التونسية إلى حدود العشرينيات، شهد العمل الجمعياتي انتعاشة بالمدن والأرياف وأضحى بديلا أمام سياسة التضييق التي كرستها السلطة الاستعمارية.

وإذا كان في نظرنا تشجيع إدارة الحماية للعمل الجمعياتي - والخيري منه خاصة - يهدف إلى لفت نظر المحليين عن العمل السياسي من ناحية والمساهمة في التخفيف من وطأة الاحتياج من ناحية أخرى، فإن الاستعمار قد وفر الأرضية الملائمة لتمرن النخب والأعيان على الممارسة السياسية.

بيد أن هذا الصنف من الجمعيات، لئن مثل حلقة ضرورية في التكوين السياسي، فقد ساهمت وظائفه نسبيا في تهدئة خواطر المحليين - جرّاء امتصاص غضب المحتاجين والفقراء من وراء تقديم الأرغفة - وهو ما قلّص من حدة خطرهم على نظام الحماية.

ومهما يكن من أمر ظل الاحتياج هاجس الأغنياء والفقراء وهو ما استثمرته بعض الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية في فترات لاحقة لتوسيع قواعدها.

هل يمكن القول إنّ الاستعمار الفرنسي من وراء هذا النسيج الجمعياتي الذي أراده "على المقاس" قد أسس اللبنة الأولى "لمجتمع مدني" ؟

ما مصير هذه الجمعيات بعد الاستقلال ؟ وكيف تعاملت معها "الدولة الحديثة" خاصة بعد صدور قانون 1959 ؟. هل تغيرت مواقف النخب السياسية - تجاه الجمعيات - من حركة وطنية إلى حزب دولة ؟.

(60) م. ع. ت. ح. و / أ. إ. ع، ص 1703، م 2، و 729 يذكر المراقب المدني في رسالة إلى المقيم العام (23-12-1924) "أن كل العارفين باللغة الفرنسية مهما كانت أصولهم برجوازية أو شعبية فإنهم يميلون إلى فكرة الدستور. وإن معظم هؤلاء هم من الحاقدين علينا لأنهم إما من الموظفين المطرودين أو الذين أجلت ترقيةاتهم.... فتجدهم مؤهلين للصغاء إلى الدستوريين".

